ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

إصدار شهري

الأزمة الاقتصادية والإصلاحات المصرية

السنة الرابعة
ecss.com.eg
/ecsstudies

2023
العدد (46)

ECSS

المـركز المـصـري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

2023

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،
او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

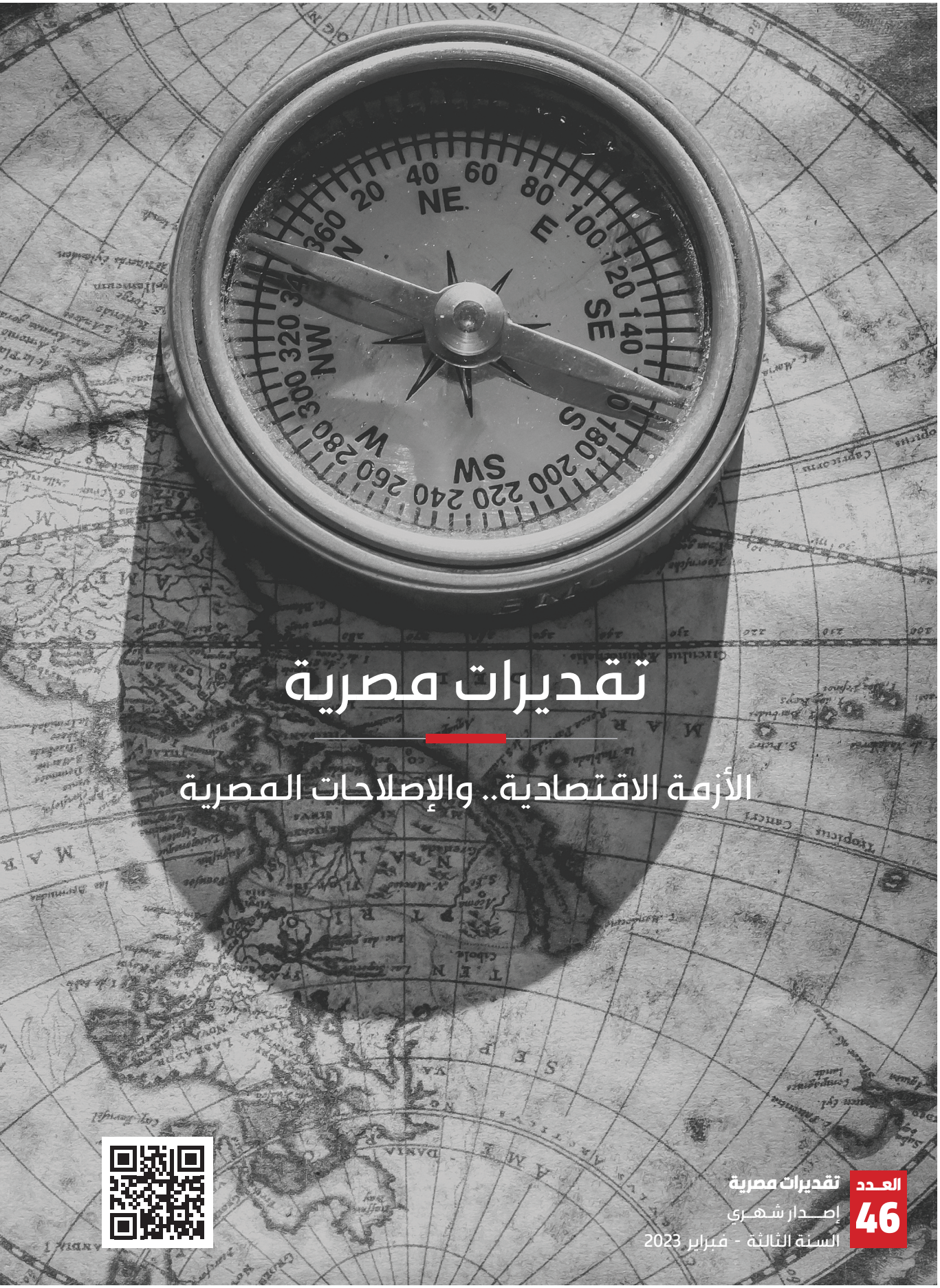

تقديرات مصرية

الأزمة الاقتصادية.. والإصلاحات المصرية

العـدد 46

تقديرات مصرية

إصـــدار شهـري

السنة الثالثة - فبراير 2023

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية

د. محمد كمال

د. دلال محمود

د. جمال عبدالجواد

أ. مجدي صبحي

د. نهى بكر

د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات

هبة زين

إخراج فني

أحمد حسني

ecss.com.eg

/ecsstudies

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
تقديرات مصرية: الأزمة الاقتصادية.. والإصلاحات المصرية
رقم الإيداع:
الترقيم الدولي:
حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.
الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+
البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg
www.ecss.com.eg

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المحتويات

08 الافتتاحية: الخروج من الأزمة الاقتصادية
د. عبد المنعم سعيد

12 إصلاح السياسات العامة لمواجهة الأزمة الاقتصادية
د. جمال عبد الجواد

15 إدارة السياسة الخارجية في ظل التحديات الاقتصادية
د. محمد كمال

18 أولويات الأمن القومي بين الإرهاب والممرات والتسلح
د. دلال محمود

21 كيف تتعامل مصر مع القوى الإقليمية غير العربية؟
د. محمد مجاهد الزيات

24 متطلبات تحرك مصر إزاء الملف الفلسطيني-الإسرائيلي
اللواء محمد إبراهيم الدويري

27 اتجاهات إعادة الاقتصاد المصري للمسار الصحيح
مجدي صبحي- أحمد بيومي

30 دور التكنولوجيا في تخفيف تبعات الأزمة الاقتصادية
د. رغدة البهي

33 سبل تفعيل التواصل بين الدولة والمجتمع في مصر
د. نهى بكر

36 مداخل تطوير أداء الإعلام المصري في وقت الأزمات
عزت إبراهيم

39 الأزمة الاقتصادية في مصر والعالم.. مؤشرات أساسية
هبة زين

الخروج من الأزمة الاقتصادية

*د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

الأزمة هي حدث طارئ، أي لم يَجْرِ التخطيط له أو جاء نتيجة تصعيد في تفاعلات حادة بين الأفراد أو الجماعات أو الدول بحيث يُهدد قيمًا عليا من بينها البقاء والاستقرار وأنماط الحياة. بالنسبة للبشر، فالأزمة تأتي في ساعات الفقدان لشخصيات هامة، مثل: الأب، أو الأم، أو الزوجة، أو العمل والوظيفة. أما بالنسبة للدول، فإنها تعني تهديد الحدود الإقليمية للدولة أو سبل عيشها أو قيمها العليا ونظمها السياسية التي ارتضتها، وبالتالي فهي حدث من الخطورة والجدية بحيث يستدعي تعبئة موارد وطاقات غير عادية في حياة الأفراد والأمم.

في التاريخ المصري المعاصر، واجهت مصرُ العديد من الأزمات ارتبط بعضها بالحروب العربية-الإسرائيلية (1948، 1956، 1967)، وبعضها الآخر بالأمراض كالكوليرا وكوفيد- 19. في عام 1918، دخلت الإنفلونزا الإسبانية مصر وتسببت بوفاة 139 ألف شخص أي حوالي 1% من سكان مصر تقريبًا، وحسابيًا فإن ذلك يعني -وفقًا للأرقام الحالية- مليون نسمة.

أما البعض الثالث من الأزمات، فقد ارتبط بظروف اقتصادية ضاغطة عاشتها مصر في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وفي النصف الثاني من عقد السبعينيات من القرن الماضي وهي التي أدت إلى ما عرف بـ"مظاهرات الخبز" في 18 و19 يناير 1977، والأوضاع الاقتصادية الطاحنة في أعقاب ثورة 25 يناير 2011. الأزمة الاقتصادية الحالية التي واجهتها مصر بدءًا من منتصف العام الماضي 2022 في أعقاب نشوب الحرب الأوكرانية تنتمي إلى هذا النمط من الأزمات.

وما بين الأزمة الأولى والثانية في هذا القرن، فإنه كان على مصر مواجهة أزمات متعاقبة من الإرهاب الذي أخذ شكل موجات بدأت مع اغتيال الرئيس أنور السادات، ثم خلال التسعينيات من القرن الماضي، وخلال العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين. ومع مطلع عام 2020 وحتى الآن 2023، كان على مصر أن تواجه أزمة جائحة (كوفيد-19). ومنذ نشوب الحرب الروسية-الأوكرانية بات على مصر أن تواجه أزمة كبيرة تتعلق بالنظام الدولي وتمد أذرعتها بثلاثة أخطار وجودية: الطاقة، والغذاء، والاختلال الحاد في ميزان المدفوعات المصري، مما تسبب في نقص كبير في العملات الصعبة وخاصة الدولار.

الأزمة: الخطر والفرصة

الكلمة الصينية المعبرة عن "الأزمة" تحمل معنيين في داخلها؛ الخطر والفرصة في آن واحد، والفارق بينهما بالطبع هو كيف سيجري التعامل مع الموقف، سواء كان ذلك يخص الإنسان أو الدولة. فكما هو الحال، فإن الأزمة هي حالة استثنائية تأتي على الأفراد أو الأمم. الخطر هنا هو أولاً أن الواقع في الأزمة قد ينسي حاضره أو قدراته، أو يتصور أن ما جرى له لم يحدث له من قبل، أو أنه لا يحدث لأحد آخر. وثانيًا، أنه قد لا يرى الفرصة أو الفرص الكامنة في الموقف الذي يواجهه، والتي تبدأ من أن عبور الأزمة فيه الكثير من القدرات المضافة ماديًا ومعنويًا وفكريًا، والتي تجعله ليس فقط قادرًا على مواجهة الأزمات المستقبلية، وإنما أكثر من ذلك انتقاله من حالة إلى أخرى أكثر تقدمًا، سواء كان ذلك من حيث الغنى أو التقدم.

ولحسن الحظ فإن هناك توافقًا كبيرًا في مصر على أن هناك أزمة اقتصادية تسبب الكثير من التضخم وارتفاع الأسعار التي باتت تضغط على الدولة المصرية في تعاملاتها الداخلية والخارجية. هل كان ممكنًا تلافي هذه الأزمة أو التقليل من آثارها السلبية؟ أو أن السبب الخارجي المتمثل في الحرب الأوكرانية وتأثيراتها المباشرة على الغذاء والطاقة وسلاسل التوريد والسياحة وغيرها فيه الكفاية؟

الإجابة عن السؤال ينبغي أن يقع عبئها على المحللين الاقتصاديين، والمؤرخين. ما يهمنا في هذه الفترة هي عبور الأزمة وحصد ما سوف تأتي به من فرص سوف يحاسبنا التاريخ إذا لم ننتهزها، ولا يجب أن يأخذنا وهن أن الأزمة تخص العالم كله، أو أن هناك دولاً أسوأ منا حالاً، أو أنه حتى الدول العظمى والكبرى والغنية قد أصابها جميعًا من الألم جانب زاد أو قل.

الثابت هو أن مصر قد مرت بأزمات كثيرة من قبل، منذ عام 1967 حتى وصلنا إلى ثلاث سنوات من الثورة وحكم الإخوان، وحتى محاربة الإرهاب ومن بعدها مواجهة جائحة كورونا، وبالتالي فإن الفصل الجديد من الأزمة الاقتصادية لن يكون استثناء من العبور بها وتجاوزها واستئناف المسيرة الوطنية قوية وعفية. ولعل ما يعطينا الكثير من الاطمئنان هنا أولاً أن الوثيقة التي أعدها صندوق النقد الدولي للإصلاح لم تخرج كثيرًا عما كان متواترًا في النقاشات والحوارات المصرية التي جرت خلال الشهور الأخيرة، ولا تجاوزت أكثر من ذلك ما تحدثت عنه الدولة في وثائق وتصريحات عن دور القطاع الخاص وإعادة التوازن بين دور الدولة ودور المبادرات الخاصة في المجتمع.

ما أضافته الأزمة في سفورها هو الإلحاح والتأكيد على أن هناك مرحلة جديدة من الإصلاح الاقتصادي باتت واجبة، وإلا فإن حكم الزمن سوف يكون قاسيًا. فالواقع أنه في المعارك الاقتصادية يكون للزمن ثمن لا يقل أبدًا عن ذلك الذي يُدفع في المعارك العسكرية، وإذا كان هذا الأخير يدفع بالدم فإن سابقه يدفع بالاضطراب وإعاقة النمو وفرض عدم الثقة من الدوائر الداخلية والخارجية.

والثابت أيضًا أن مصر حتى مع الآلام الشديدة فإنها أكثر استعدادًا من أي وقت مضى للتعامل مع الأزمة الراهنة، ليس فقط بما تم من إنجازات كبيرة وضعت أدوات مصر الرئيسية في الزراعة والصناعة والبحث العلمي والتحديث العمراني، وما بنته من أصول هائلة جاهزة لكي تتعامل مع إعادة التوازن للاقتصاد المصري. فالحقيقة هي أن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وتنفيذ ما جرى الاتفاق عليه بالسرعة الواجبة، هو أولاً لا ينبع إلا من ثقة كبيرة في أساسيات الاقتصاد المصري وقدراته التي تزايدت خلال السنوات الأخيرة، ولكن أكثر من ذلك. وثانيًا، يفتح الباب لأن يكون الاقتصاد المصري جاذبًا للمساعدات والاستثمارات والأسواق الدولية لكي تساهم في الخروج من الأزمة من ناحية والتحضير لمرحلة جديدة من الاقتصاد المصري تختلف كثيرًا عن تلك التي مضت من حيث التفاعل المتصور بين ما تم بالفعل وما سوف يأتي.

وإذا كان الهدفُ المصري هو الوصول إلى "جمهورية جديدة" تنتمي إلى عالمها وعصرها وأكثر حداثة وتقدمًا، فإن هذا التفاعل سوف يحقق تلك الحالة من الذروة والنمو السريع الذي تحقق في هذه الحالات التي لم تهرب أحيانًا من دواء مر أو علاج صعب.

الأزمة والمشروع الوطني

من الضروري ونحن في ظلال التعامل الرشيد مع الأزمة الاقتصادية (العالمية والمحلية) الراهنة أن نكون على وعي كبير بالمشروع الوطني المصري ومساره حتى اللحظة الراهنة. وُلد المشروع مع ثورة يونيو 2013 كرد فعل على ما أدت إليه ثورة يناير 2011، ليس فقط من هيمنة الإخوان على السلطة السياسية في البلاد، وإنما أكثر من ذلك تعرض البلاد لأخطار اقتصادية واجتماعية وأمنية بالغة.

حصاد الثورة كان مشهدًا اقتصاديًا مرتبكًا، وسياحيًا مضطربًا، واستثمارات لا تتحرك، وارتفاع نسبة الجريمة بالتوازي مع حالة انفلات سائدة، سواء بالإضرابات أو الاحتجاجات أو الاعتصامات وقطع الطرق وتعطيل الإنتاج بكافة أنواعه. أشارت تقارير معهد التخطيط القومي إلى أن الخسائر المادية التي تكبدتها مصر منذ بدء الثورة في 25 يناير 2011 وحتى تخلي الرئيس مبارك عن منصبه في 11 فبراير قد بلغت ستة مليارات دولار، كما أن تقديرات مراكز الدراسات الاقتصادية وجدت أن الخسائر بلغت ما بين 66 إلى 110 مليارات دولار خلال عام واحد، وأن الخسائر في قطاع السياحة والطيران وحدها قد بلغت ثلاثة مليارات دولار خلال تسعة أشهر.

أكثر من ذلك تم إغلاق 4500 مصنع مما أدى إلى زيادة العاطلين عن العمل بمقدار 225 ألف شخص، واستمر الانخفاض في الصادرات خلال عام 2012. وبحسب أرقام وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، فإن الإضرابات التي اجتاحت سوق العمل أثرت سلبًا على الصادرات بقيمة 30 مليار جنيه. وكان حجم الإنتاج قد تراجع بصورة غير مسبوقة في العام 2012/2011، حيث بلغ 240 مليار جنيه بانخفاض بلغ 40% عن العام السابق لأسباب عديدة، أهمها: عدم الاستقرار الأمني، وكثرة الاعتصامات والمطالب الفئوية، إضافة إلى تحديات عديدة واجهتها الصناعة كان لها أثر كبير في ارتفاع تكلفة الإنتاج، مما أدّى إلى انخفاض القدرة التنافسية للصناعة المصرية، ومن أهمها أزمات الطاقة ومشكلة التمويل. وما زاد من حالة التشاؤم -آنذاك- هو أن حجم الدين الداخلي بلغ 193 مليار دولار والخارجي 33.8 مليار دولار دون أي مردود تنموي أو زيادة في أصول الدولة. كانت الثورة تعبيرًا عن شتاء مزمن لا يبلغ الربيع أبدًا.

اللحظة كانت حارقة، وفق كل المعايير، ووقتها كانت البدائل الشائعة تتراوح ما بين المشهد السوري واليمني، والمشهد الإرهابي الذي ورث الأيديولوجيا عن الإخوان، وورث السلاح عن ساحات داخلية وإقليمية، ومشهد العودة إلى الماضي، حيث الرغبة في الإصلاح وعدم القدرة على السير فيه، أو السير في ركاب قوى محافظة، أو السعي نحو مشروع وطني إصلاحي شامل.

الجبهة الوطنية التي تجمّعت في الثالث من يوليو 2013 اختارت هذا السعي، وكانت البداية مع الفترة الانتقالية للرئيس عدلي منصور التي كفلت ليس فقط الانتقال السلمي للسلطة، وإنما أكثر من ذلك إدارة المعونات والمساعدات التي حصلت عليها مصر، مضافًا إلى ما تركه النظام الأسبق من احتياطيات تكونت إبان حرب الخليج، والدور الحيوي للقوات المسلحة والشرطة المصرية في تحقيق الاستقرار وبدء استكشاف عملية التنمية من خلال دستور جديد.

مع انتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي في يونيو 2014 بدأت عملية بلورة المشروع الوطني المصري الذي كان مفتاحه هو ما جاء أثناء الحملة الانتخابية للرئاسة والتي كان مفتاحها هو العمل والمزيد من العمل، وكان وعد الرئيس المنتخب هو أنه لن يجعل المصريين ينامون الليل! كان الإلحاح على العمل والعمل الشاق هو الإلحاح على إجابة السؤال ما الذي نريده لمصر: دولة متقدمة أم دولة باقية على تخلفها، وبحكم آليات التخلف تزداد تخلفًا؟ ودولة عظيمة أم دولة على قدر حالها وتعوض حاجتها بحناجر عالية الصوت بالعراقة والتاريخ العظيم والوعد بتحقيق أهداف تطاول السماء؟